مجتمع

أميركا: اتهامات لوالدي مراهق قاتل

اتهم الادعاء العام في مقاطعة أوكلاند، أول من أمس الجمعة، جيمس وجينيفر كرومبلي، وهما والدا مراهق يدعى إيثان قتل أربعة طلاب في مدرسة ثانوية بميشيغان، بالقتل غير العمد من خلال عدم التدخل لمنع المأساة، رغم أنهما اطلعا على رسم ورسالة يفيدان بأن الدم في كل مكان، وعثر عليهما في مكتب الصبي». وقالت المدعية العامة كارين ماكدونالد: «نعتقد بأن أسباباً توفرت لاعتقاد الزوجين بأن الصبي كان خطيراً ومضطرباً، لكنهما لم يتحركا». وقال محامي الزوجين الفارين إنهما «سيعودان للخضوع لمحاكمة». (أسوشييتد برس)

أميركا: حكم على ممرض اغتصب شابة معوقة

أدانت محكمة في مدينة فينيكس بولاية أريزونا الأميركية الممرض السابق ناثان ساذرلاند بالسجن عشر سنوات بتهمة الاعتداء جنسياً على مريضة شابة تعاني من إعاقة، ما أدى إلى حملها وإنجابها صبياً. وأبلغت عائلة الشابة المحكمة أنها تعاني من إعاقة ذهنية كبيرة جعلتها تخضع لرعاية منذ سن الثالثة، وأنها لا تستطيع التكلم لكنها تحرك أطرافها ورأسها وعنقها في شكل محدود فقط، وتتفاعل مع الضجيج وتستطيع التعبير بوجهها. وقال العاملون في المركز الاستشفائي إنهم كانوا يجهلون أن الشابة حامل حتى موعد الإنجاب. (فرانس برس)

متطوعو كأس العرب

يبرز الدور المهم للمتطوعين في كثير من الأنشطة حول العالم، إذ يوفرون الدعم والمساعدة بأشكال مختلفة، خاصة خلال الأحداث التي تشارك فيها أعداد كبيرة من البشر.

ويحتفي العالم سنوياً منذ عام 1985، في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول، بـ«اليوم الدولي للمتطوعين»، بهدف محاولة توجيه الشكر للمتطوعين على مجهوداتهم، وزيادة الوعي حول مساهمتهم في دعم مجتمعاتهم، وتحفيز الآخرين على التطوع، ويحظى اليوم الدولي بدعم من «متطوعي الأمم المتحدة»، وهو برنامج للسلام والتنمية ترعاه المنظمة.

وبالتزامن مع حلول «يوم المتطوعين»، تقام في قطر بطولة كأس العرب لكرة القدم، والتي تضم 5 آلاف متطوع تم اختيارهم من بين نحو 56 ألف متقدم من مختلف الجنسيات، وبينهم من كانت له خبرة التطوع في مونديال روسيا 2018.

ويساعد المتطوعون اللجنة المنظمة في كثير من الأمور خلال فعاليات البطولة، ومن بينها التأكد من توفر جميع تفاصيل الأمن والسلامة داخل الملاعب، وفي محيطها، وتسيير الحركة أثناء أوقات المباريات، وزادت تلك المهام مع إضافة إجراءات الوقاية من فيروس كورونا داخل الملاعب إلى مهام المتطوعين، وظهر هذا خلال مباراة منتخبي قطر وعمان في استاد المدينة التعليمية مساء الجمعة الماضي (الصورة)، والتي انتهت بفوز قطر بهدفين مقابل هدف واحد للفريق العماني.

(العربي الجديد)

(كريم جعفر/ فرانس برس)

جدل حول إجراءات فرض التطعيم في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تتواصل في روسيا النقاشات الساخنة بين أنصار فرض التطعيم واعتماد الشيفرات الرقمية التي تحصر زوار الأماكن العامة بالملقحين من أجل الحدّ من انتشار فيروس كورونا، وآخرين يرون أن هذه الإجراءات تنتهك الحريات الأساسية التي يكفلها الدستور والقانون. ومن أجل تعزيز حملة التوعية، نظمت السلطات في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي زيارة لأشخاص يرفضون التطعيم إلى «المنطقة الحمراء» في مستشفى بالعاصمة الروسية موسكو، لإطلاعهم ميدانياً على خطورة الإصابات، لكن الأطباء اضطروا إلى إنهاء الزيارة قبل موعدها المحدد بسبب رفض المدعوين غير المطعمين ارتداء وسائل الوقاية اللازمة.

ولا يزال البرلمان الروسي يواصل النظر في مشروع قانون إلزام استخدم الشيفرات الرقمية في الأماكن العامة، علماً أن سلطات في أقاليم عدة استبقت تشريعات البرلمان، واعتمدت نظام الشيفرات الرقمية الخاصة بالمطعمين من كورونا للسماح بدخول المقاهي والمطاعم والمراكز التجارية، واستخدام وسائل النقل العامة.

لكن قرارات هذه السلطات أطلقت احتجاجات رفضت فرض الشيفرات الرقمية، وطالبت بإلغائها والعدول عن التطعيم الإلزامي. وفي 30 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، شارك حوالى 20 شخصاً في وقفة نظمت أمام المجلس المحلي بمدينة يكاتيرينبورغ التي تقع في منطقة أورال وتفصل بين قارتي أوروبا وآسيا، للتعبير عن غضبهم من أساليب مكافحة كورونا.

وأظهر استطلاع للرأي أجراه موقع «سوبر جوب دوت رو» للبحث عن الوظائف، ونشر نتائجه في مطلع ديسمبر/ كانون الأول الجاري، تأييد 51 في المائة من الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم فكرة إجراء استفتاء شعبي حول مسألة فرض الشيفرات الرقمية.

ويوضح الصحافي المتخصص في الشؤون العلمية فاليري روزانوف لـ«العربي الجديد» أن «ما يدفع مجموعة عريضة من الروس إلى الاحتجاج ليس فرض استخدام الشيفرات الرقمية تحديداً، بل طريقة تطبيق النظام والازدواجية في تحديد الأماكن التي لا يمكن دخولها من دون شيفرات».

يضيف: «لعبت الشيفرات الرقمية والتطعيم الإلزامي وإجراءات أخرى دوراً إيجابياً في الحدّ من انتشار كورونا، لكنها قسّمت أيضاً المواطنين إلى شريحتين».

ويعلّق على دوافع رافضي التطعيم في روسيا بالقول: «لا نعرف حتى الآن ما التأثير طويل الأمد للتطعيم على صحة الإنسان وأعراضه الجانبية، باعتبار أن اللقاحات المضادة لكورونا قيد التجريب، وتتطلب متابعة حالات المطعمين على فترات طويلة. وفي ظل عدم الإعلان عن المواد التي تحتويها اللقاحات، يرفض أشخاص تلقيها لأسباب عدة، بينها دينية، فالمسلمون مثلاً لا يعلمون إذا كانت كل مكونات اللقاحات حلالاً لهم».

ويلفت روزانوف إلى أن «الناس يرون ما يحصل، ويدركون أنه يجري شطب مفعول بعض الإجراءات على حساب تطبيق أخرى. وفي حال تم تثبيت نظام الشيفرات الرقمية، وتقييد حرية التحرك على مستوى القانون، سيعمّق ذلك انقسام المجتمع الذي قد لا يمكن تجاوزه حتى بعد إلغاء الإجراءات».

إلى ذلك، انتقدت الشركات عاملة في قطاعات الخدمات والنقل مشروع قانون الشيفرات الرقمية، لأن تطبيقها سيخفّض بالتأكيد حركة السفر والإقبال على المطاعم.

وحذر اتحاد الشركات السياحية الروسية من أن تطبيق نظام الشيفرات الرقمية قد يؤدي إلى تراجع حركة السياحة الداخلية بنسبة تتراوح بين 35 و50 في المائة، وحركة السياحة الخارجية إلى الوجهات الأكثر شعبية بنسبة 30 في المائة.

ويلحظ مشروع القانون الحالي إصدار بوابة «غوس أوسلوغي» للخدمات الحكومية شيفرات رقمية للمطعمين من كورونا أو من سبق أن أصيبوا بالفيروس، أو أولئك الذين أعفوا من التطعيم لأسباب طبية. ويشير إلى أنه يمكن الحصول عليها من أي مركز للخدمات الحكومية. وكانت الحكومة الروسية قد أحالت إلى مجلس الدوما (النواب)، في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مشروع قانون فرض نظام الشيفرات الرقمية في الأماكن العامة ووسائل النقل، وحددت سريان مفعول أحكامه حتى الأول من يونيو/ حزيران المقبل، مع ترك تحديد قائمة المواقع المطلوب تقديم الشيفرات الرقمية بها للسلطات المحلية. وأعفي زبائن الصيدليات ومتاجر المواد الغذائية والسلع الأساسية من تقديم الشيفرات الرقمية.

ازدواجية وفقدان ثقة

زاد فرض الشيفرات الرقمية حالة فقدان الثقة بين المواطنين والسلطة، خصوصاً في ظل ازدواجية تطبيق نظام استخدامها، إذ لا يمكن دخول مراكز تجارية في بعض المدن من دونها، لكن ذلك لا يسري على المطارات رغم الطوابير التي تحتشد فيها، وتعذر التزام تدابير التباعد الاجتماعي في هذه الظروف.

تحقيق

نفايات لبنان

عودة الحرق أسهل الحلول وأخطرها

في ظل التدهور الذي يشهده لبنان بمختلف النواحي، خصوصاً الاقتصادية، المنعكسة أزمة معيشية على المواطنين، تعود أزمة النفايات إلى الواجهة، ويعمد كثيرون إلى حرقها للحد من تكدسها في الشوارع

بيروت ـ **ريتا الجقال**

عاد حرق النفايات إلى الواجهة مجدداً في لبنان كوسيلة للتخلص منها، بعدما عجز المسؤولون حتى الساعة عن إيجاد الحلول السريعة لإزالتها من الطرقات والشوارع والأحياء. وتقول السبعينية سهام إنها اضطرّت إلى مغادرة منزلها الكائن في منطقة الجديدة (قضاء المتن في محافظة جبل لبنان)، وانتقلت للعيش في قريتها البقاعية بسبب تكدّس النفايات منذ فترة وانتشار الروائح الكريهة والحشرات، وأخيراً حرقها، الأمر الذي دفعها إلى إبقاء النوافذ مغلقة. وفي حال خروجها من المنزل، كانت تشعر بالاختناق وتعاني من الام في الرأس وصعوبة في التنفس، فكان لا بدّ من الخروج، أقله حتى حلّ الأزمة.

حال سهام هو حال الكثير من أبناء منطقة الجديدة والمتن وبيروت وغيرها من المناطق اللبنانية التي تعاني من أزمة النفايات. وبدأت الأصوات ترتفع مطالبة بالتدخل وحلّ المشكلة، نظراً لخطورة تكدس النفايات بيئياً وصحياً، وخطورة حرقها، مع الإشارة إلى أن الكثير من المواطنين في لبنان عاجزون عن شراء الأدوية، في ظل ارتفاع أسعارها، أو عدم توافرها.

في هذا السياق، يوضح رئيس بلدية الجديدة أنطوان جبارة لـ«العربي الجديد» أن «النفايات متراكمة في غالبية المناطق اللبنانية وخصوصاً في المتن وقضاء كسروان (محافظة جبل لبنان) وبيروت لأسباب باتت معروفة متّصلة بشركة رامكو، وتوقف موظفيها عن العمل نتيجة أزمة الدولار. وقد غادر كثيرون البلاد، الأمر الذي أثر بأعمال إزالة النفايات».

وينفي جبارة أن يكون للبلدية يد في حرق النفايات، لافتاً إلى أنها تعمل على حلّ الأزمة مع المعنيين ومعالجة الأمر بالوسائل الممكنة، مشيراً إلى أن «الحرائق التي طاولت النفايات مفتعلة، وكنا قد ألقينا القبض على أحد الأشخاص الذين عمدوا إلى حرقها وعملنا على تسليمه للمخفر».

في هذا الوقت، يحذّر الخبير البيئي ناجي قديح، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، من خطورة حرق النفايات بسبب تداعياتها الخطيرة صحياً وبيئياً، لافتاً إلى أنها «وسيلة تلجأ إليها عادةً البلدان المتخلفة التي تعاني من مشاكل في إدارة النفايات، وفي الوقت الحالي بعض الجهات في لبنان للتخلص من الكميات المكدسة أو تخفيف حجمها لاستيعاب دفعات جديدة». ويقول: «الغاية من حرق النفايات تخفيف الحجم والكمية المراد التخلّص منها، إذ يعتبر الذين يقدمون على حرق أنها وسيلة ملائمة ومقبولة في وقت يرتكبون فيه خطأ كبيراً أكلافه مرتفعة بيئياً وعلى الصحة العامة مهما كانت المبررات والدوافع والأهداف. كذلك إن حرق النفايات بطريقة غير تقنية تلقائياً وفي الهواء الطلق ليس ملائماً من الناحيتين التقنية أو البيئية، إذ لن يكون كافياً لتحقيق التفكيك الكامل والآمن للمواد المكوّنة منها النفايات».

يضيف قديح: «في هذه الظروف، تكون عملية الحرق غير كاملة وتترافق مع انبعاث عدد كبير من الغازات الضارّة، بما فيها غازات عالية السمية تؤدي إلى تلويث خطير للهواء، وبالتالي تهدد الصحة العامة للمواطنين. العديد من هذه الملوثات والمواد السامة تسبّب أمراضاً خطيرة ومزمنة ومستعصية وسرطانية».

من هنا، يحذّر قديح من خطورة حرق النفايات، مؤكداً «أهمية نشر التوعية وعدم القيام بخطوة كهذه، وخصوصاً في الشوارع والمكبات العشوائية التي يلاحَظ لجوءاً إليها لإتاحة المكان فيها للمزيد من النفايات»، لافتاً إلى أنها «ممارسات تنمّ عن جهل فظيع وتترافق مع مخاطر صحية وبيئية، ولا تنمّ عن إدارة سليمة، لأن حرقها إهدار للقيمة الكاملة فيها، باعتبار أنّ المواد التي تتكوّن منها ذات قيمة، والكثير منها قادرون على إعادة تدويره واستعماله واسترداد قيمته».

ويوضح قديح أن «الملوثات التي تنتشر في الهواء ستعاود النزول إلى الأرض من جديد بعد فترة زمنية، ما سيؤدي إلى تلوث التربة والمنتجات الزراعية والمياه السطحية. وإن كانت المواد قادرة على الثبات، أي عدم التفكك بسهولة، وبالتالي العيش فترة طويلة في البيئة وتحمّل الشمس والبرد وما إلى ذلك، تكون عالية السمية وقادرة على تلويث أكثر من وسط بيئيّ والانتقال من وسط إلى آخر، أي من الهواء إلى التربة والمنتجات الزراعية والمياه وتسرب للمياه الجوفية بشكل خطير».

ويحذّر قديح من تكدس النفايات في الشوارع عامة، وليس فقط من مخاطر حرقها، قائلاً: «النفايات خليطٌ من المواد التي تحتوي على عدد كبير من المكونات، بعضها يتغيّر مع الوقت ويتفكك ويتحمّر ويتعفّن، ولا سيما العضوية، وتترافق مع انبعاثات لروائح بشعة وغازات وتلوث للهواء، وخصوصاً عندما تبدأ بالتفاعل. وهذه المتغيرات قادرة على التفاعل مع مكونات أخرى موجودة في النفايات، منها المعادن التي يتكوّن منها سائل لزج يحتوي على كمية كبيرة وتراكيز عالية من مكونات خطيرة وسامة للبيئة والصحة العامة».

ويشير إلى أنّ «النفايات يجب أن تنقل إلى مواقع للمعالجة والفرز واسترداد المكوّنات ذات القيمة المادية والطاقوية بطرق لا تلوث البيئة أو تهدد الصحة العامة بمخاطر إضافية»، لافتاً إلى أنّ «إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، وبشكل خاص استرداد القيمة، ميقاتي ومجلس الإنماء والإعمار بهدف إيجاد حلّ منصف، وقد وضعنا بعض البنود الأساسية التي يسمح العقد بتعديلها، منها خفض كمية النفايات بنسبة تسمح بتعديل السعر وبند كلفة الوقود».

ولم تحلّ بعد المشكلة مع شركتي «سيتي بلو» و«رامكو» إذ توقفتا كلياً عن كنس وجمع النفايات في بيروت وجبل لبنان اعتراضاً على عدم تسوية العقود مع مجلس الإنماء والإعمار.

وفي هذا السياق، اجتمع يوم الخميس رئيس الوزراء نجيب ميقاتي مع وزير البيئة ناصر ياسين الذي أكد بعد الاجتماع أننا «بحثنا في موضوع النفايات الصلبة والخطة التي نعمل عليها من أجل إدارة أكثر استدامة لهذا الملف، ونحن نعمل لتفادي أزمة إضراب عمال شركات جمع النفايات، لأن هناك مشكلة في العقود بين الشركات ومجلس الإنماء والإعمار تناقشنا في كيفية حلها، والتفكير بإدارة مستدامة لهذا القطاع». وشدد على أننا

تكدس النفايات في الشوارع مجدداً (حسين بيضون)

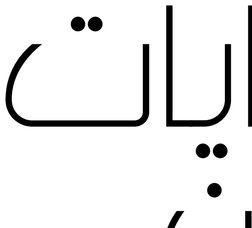

2015
بداية أزمة النفايات التي شهد تها شوارع بيروت حين تراكمت و تصاعدت منها الروائح الكريهة وسط حر الصيف

أمراض غير معدية تقتل التونسيين

ليست الأوبئة والأمراض المعدية وحدها التي تتسبّب في وفاة المصابين بها، فتلك غير المعدية تقتل كذلك المرضى أكثر فأكثر، والتونسيون ليسوا مستثنين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تُعدّ الأمراض غير المعدية مشكلة صحية عامة كبرى في تونس بحسب ما كشفت دراسة أعدّتها وزارة الصحة، لا سيّما أنّ الإصابات بداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة وأمراض القلب والسرطان تتسبّب في 80 في المائة من مجموع الوفيات وتمثّل 60 في المائة من نفقات التأمين الصحي في البلاد. ويؤثّر نمط الحياة المتّبع من قبل التونسيين ونظامهم الغذائي على الوضع الصحي العام، الأمر الذي دفع السلطات الصحية إلى دقّ ناقوس الخطر خوفاً من انتشار أكبر للأمراض غير المعدية أو غير السارية التي تؤدّي إلى وفيات تطاول حتى الفئات الشابة.

ويمثّل دعم النشاط البدني في مجال العمل وتحسين جودة الحياة عبر الأنشطة الرياضية بعض الحلول التي يطرحها الأطباء لكبح الزيادات السنوية في عدد المصابين الجدد بالأمراض غير المعدية وتقليص كلفة علاجهم التي ترهق الموازنات العامة للأسر وصناديق التأمين الصحي.

تقول المكلّفة ببرنامج مكافحة الأمراض غير المعدية في وزارة الصحة رافلة تاج لـ«العربي الجديد» إنّ «فرملة أسباب تفشي هذا النوع من الأمراض وتعميم سياسات وقائية تعتمد على تحسين جودة الحياة يساعدان على الوقاية من هذه الأمراض وعلى الحدّ من الوفيات المبكرة المرتبطة بها من خلال القضاء على عوامل الخطر المشتركة بين هذه الأمراض». وتوضح تاج أنّ «الأسباب الرئيسية للأمراض التي تقتل التونسيين هي التدخين والنظام الغذائي غير الصحي ونمط الحياة غير المستقر»، مؤكدة أنّ التدخين يؤثّر على صحة 47 في المائة من الرجال وثلاثة في المائة من النساء إلى جانب مشكلات الوزن الزائد والسمنة التي يعاني منها 30 في المائة من التونسيين ممّن يعانون من أمراض غير معدية».

وتنبّه تاج إلى «تصاعد نسب المصابين بداء السكري الذين تفوق أعمارهم 15 عاماً»، شارحة أنّ «16 في المائة من التونسيين الذين تجاوزوا هذه السنّ مصابون بالسكري فيما يشكو 26 في المائة من ارتفاع في ضغط الدم». وتتابع تاج أنّ «الخمول البدني لدى ثلثي السكان وقلة الأنشطة البدنية يخلقان أرضية خصبة لبروز كلّ الأمراض التي تقتل التونسيين وفق البحوث الطبية التي أجريت في السنوات الأخيرة»، مشيرة إلى أنّ «السلطات الصحية تعمل في إطار برنامج يمتدّ إلى عام 2025 على تطوير كلّ الأنشطة الوقائية لخفض نسبة الإصابات السنوية بالأمراض غير المعدية».

وتشير تاج إلى أنّ «الوضع في تونس ليس استثناءً، إذ يؤثر نمط الحياة غير المستقر على الصحة في كلّ دول العالم بحسب ما تفيد بحوث ودراسات أعدّتها منظمة الصحة العالمية، وهو رابع عامل خطر للوفاة عالمياً. وفي تونس، فإنّ نسب الوفيات المرتفعة للأمراض غير المعدية دفعت نحو التوجّه إلى إعداد مخطط عملي لتفعيل الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية والحدّ من تلك الأمراض».

وتبيّن إحصاءات عام 2019 أنّ خمس التونسيين الذين تتجاوز أعمارهم 20 عاماً مصابون بداء السكري، وهو رقم يتجاوز النسبة العالمية. كذلك فإنّ أكثر من 15 في المائة من التونسيين البالغين من العمر 15 عاماً فما فوق مصابون بداء السكري وترتفع هذه النسبة إلى 35 في المائة لدى الفئة التي تتجاوز 50 عاماً. ومن المتوقّع أن تتخطّى نسبة الكهول المصابين بهذا المرض 27 في المائة في عام 2027. ومنذ عام 2018، وضعت تونس استراتيجية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية تمتدّ حتى عام 2025، غير أنّ بروز أزمة كورونا وتوجيه الجهود صوب مكافحة الوباء قلّصا من نجاعة خطط الوقاية من الأمراض غير المعدية. وتهدف السلطات الصحية عبر تلك الاستراتيجية إلى الوقاية للحدّ من الأمراض غير المعدية مع العمل على إمكانية تفادي ما بين 15 ألفاً و20 ألف وفاة سنوياً لأشخاص تقلّ أعمارهم عن 65 عاماً تسبّبها تلك الأمراض في البلاد.

وتعمل وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارات أخرى على الحدّ من تداعيات الأمراض غير المعدية على الصحة العامة عبر تعزيز النشاط البدني ومكافحة الخمول في محيط العمل من خلال إنشاء قاعات رياضية، إلى جانب التشجيع على العودة إلى المطبخ التقليدي التونسي الذي تأتي أطباقه متوازنة وقليلة الدسم. فالدراسات العالمية تؤكد أنّ انتشار الأمراض غير المعدية المعروفة كذلك بالأمراض المزمنة يعود إلى جملة من العوامل، في مقدّمتها العادات الغذائية السيّئة وتغيّر النمط السلوك الغذائي والتدخين وقلة الحركة البدنية والنقص في المتابعة الطبية وعدم الكشف المبكر عن بعض الأمراض، فضلاً عن غياب الرقابة على المواد الغذائية المصنّعة لجهة احتوائها على نسب كبيرة من المكوّنات التي تمثّل خطراً على الصحة من قبيل السكّر والملح والمواد الدهنية وغيرها.

تتسبّب الأمراض غير المعدية في 80 في المائة من وفيات تونس (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

لا بدّ من ممارسة الرياضة ومكافحة الخمول (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

«نحاول تسيير عقود الشركات مع مجلس الإنماء والإعمار وإدخال تعديلات عليها أخذين بعين الاعتبار التضخم الحاصل، وسأتابع الموضوع مع وزير الداخلية بسام مولوي من أجل تفادي أزمة في الشارع».

ويقول ياسين لـ«العربي الجديد» إنّ «القطاع بأكمله يُدار من دون خطة مستدامة، إذ تقتصر الحلول على تلك الظرفية والمعالجات السريعة ولسنوات قليلة، وهو ما يجدّد الأزمة كل فترة».

ويشير إلى أنّ «كثيراً من الشركات والمتعهّدين لم تعد لديهم قدرة على تشغيل المعامل أو القيام بعمليات الجمع والكنس ورفع النفايات نتيجة الأزمة الاقتصادية وتحليق سعر صرف الدولار. من هنا، نحن في هذه المرحلة المؤقتة نعيد النظر بمعادلة العقود مع المتعهدين والشركات عبر مجلس الإنماء والإعمار، وكوزارة بيئة، نساعدهم في الأمور الفنية العملية، وفي الوقت نفسه، نطلق استراتيجية وطنية مستدامة لمعالجة النفايات في وقت قريب».

وإلى حين إطلاقها، يقول ياسين: «نحن في حاجة إلى موارد والانتقال من مركزية العمل في القطاع إلى اللامركزية، أي عبر اتحاد البلديات أو بلديات المدن الكبرى»، لافتاً إلى أن «هناك مرحلة انتقالية لكن لن تطبق للأسف بسرعة، باعتبار أن الموارد المطلوبة ليست متوافرة».

ويشير ياسين إلى أنّ «النفايات ترفع بوتيرة أقلّ نتيجة تدهور قيمة العملة الوطنية والغلاء الفاحش وارتفاع سعر صرف الدولار، والمتعهدون لهم مطالبهم المادية، وهناك مناقشات تحصل خصوصاً على مستوى مجلس الإنماء والإعمار والحكومة لإيجاد حلّ على معادلة الليرة اللبنانية لتكون الزيادة بالعملة الوطنية، وليس بالدولار، مع أخذ التضخم بالاعتبار».

ويوضح ياسين أنّ «هذا الحلّ يبقى في دائرة الحلول السريعة، لكننا نتطلع إلى معالجة بطريقة أكبر، انطلاقاً من طرح دور أوسع للبلديات واتحادات البلديات بعملية المعالجة السليمة بيئياً وصحياً عبر الفرز من المصدر لتكون تحت إشرافها بعيداً عن الأرباح التي تتطلع إليها الشركات، على أن تبقى نسبة مثلاً من 20 إلى 25 في المائة لمعالجة نهائية عبر مطامر صحية كبيرة أو طرق أخرى نبحثها».

قديح: الحرق وسيلة البلدان المتخلفة التي تعاني مشاكل بإدارة النفايات

ياسين: لم تعد لدى كثير من الشركات والمتعهّدين قدرة على رفع النفايات

سورية: المرض والبرد يبقيان التلاميذ في البيوت

ريان محمد

يتخوّف سوريون كثر من إصابة أولادهم بكوفيد-19 أو بغيره من الأمراض التي تنتشر في مثل هذا الموسم، فيمتنعون عن إرسالهم إلى المدارس أو يفكّرون بذلك جدياً

قد يكون من المفضّل بقاؤهم في المنزل تفادياً للأمراض (وائل بشارة/ فرانس برس)

يبدو أنّ ثمّة تزايداً في توجّه العائلات السورية إلى عدم إرسال أبنائها إلى المدارس هذه الأيام، بمناطق سيطرة النظام السوري، بسبب انخفاض درجات الحرارة وعدم توفّر التدفئة وانتشار أمراض عدّة، لا سيّما في ظلّ تفشّي فيروس كورونا الجديد ومتحوّراته والفيروس المخلوي التنفسي.

تقول مها جاد الكريم (35 عاماً) وهي أمّ لولدَين في مرحلة التعليم الأساسي، لـ«العربي الجديد»: «جدياً، قرّرت عدم إرسال طفلَي إلى المدرسة، فالمرض لا يفارقهما. في الشهر الماضي، زرنا الطبيب مرّتَين، وفي كلّ مرّة كان التشخيص واحداً: إصابة بفيروس يتسبّب في التهاب البلعوم والزكام واحتقان الأذن، ما يضطرهما إلى تناول مضادات حيوية وخافض حرارة». وتلفت جاد الكريم إلى أنّ «المشكلة تكمن في إمكانية الحصول على مضادات حيوية. هذا أمر صعب جداً، وإن توفّرت، فهي تُباع بأضعاف سعرها الرسمي بذريعة النقص في واردات معامل الأدوية». تضيف جاد الكريم أنّ «زيارة الطبيب مرّتَين في الشهر تعني أن أدفع أكثر من نصف راتبي الشهري. والمشكلة الأكبر أنّني أخشى تراجع مناعة طفلَي نتيجة كلّ الأدوية التي يتناولانها، خصوصاً أنّهما لا يكادان يتعافيان ثم يصابان من جديد».

من جهته، يقول عادل ريشاني (43 عاماً) وهو أب لثلاثة أولاد في المرحلة التعليمية الأساسية، لـ«العربي الجديد» إنّ «واقع المدارس مزرٍ على الصعيد الصحي كما التعليمي. فلا تتوفّر أيّ إجراءات وقائية، والإنفلونزا، وحتى اليوم، لا تتوفّر تدفئة في مدارس كثيرة، كذلك لا يتوفّر أيّ تباعد جسدي بين التلاميذ. فالشعبة التي ينضّ فيها 40 أو 50 تلميذاً». يضيف ريشاني أنّ «النظافة هي في حدودها الدنيا، ويشمل ذلك المرافق الخدمية وصنابير مياه الشرب. كذلك لا تدقيق في احتمال إصابة أيّ من الأطفال بمرض ما أو بارتفاع الحرارة، على الرغم من أنّ التعليمات تشدّد على ضرورة قياس درجة حرارة التلاميذ قبل دخول المدرسة». ويلفت ريشاني إلى أنّه يفكّر جدياً في الامتناع عن إرسال أطفاله إلى المدرسة، «لكنّني في المقابل أخشى أن يفوتهم كثير من الدروس. أمّا إرسالهم إلى مراكز تعليمية خاصة أو التعاقد مع مدرّسين خصوصيّين، أمران مكلفان مادياً بشكل كبير، لذلك فإنّ الخيار المتاح أمامنا هو إمّا البقاء في المدرسة على الرغم من مخاطر إصابتهم بأمراض عدّة، وإمّا ملازمة المنزل متحمّلين النتائج الكارثية لانقطاعهم عن الدراسة».

لا تتوفّر تدفئة في مدارس كثيرة فيما يغيب أيّ تباعد جسدي

تدنّي نسبة الوعي في المجتمع تساهم في انتشار أمراض صدرية

في سياق متصل، تقول مدرّسة في مؤسسة تربوية حكومية في دمشق طلبت عدم الكشف عن هويتها، لـ«العربي الجديد»: «نطلب دائماً من الأهالي عدم إرسال أولادهم الذي يشعرون بتوعّك صحي أو يعانون من ارتفاع في الحرارة، إلى المدرسة. لكنّ ثمّة عائلات ترسل أبناءها على الرغم من مرضهم. كذلك، اكتشفنا أنّ ثمّة تلاميذ أصيب أفراد من عائلاتهم بكوفيد-19، وعلى الرغم من ذلك لم يلتزموا بالحجر الصحي وحضروا إلى المدرسة بحجّة عدم ظهور أيّ أعراض ذات صلة عليهم». وترى المدرّسة نفسها أنّ «تدنّي نسبة الوعي في المجتمع تساهم في انتشار أمراض صدرية عديدة وأخرى موسمية، بالإضافة إلى تراجع مستوى المناعة لدى الأطفال من جرّاء تراجع مستوى تغذيتهم. فسوريون كثر اليوم محرومون من الفواكه واللحوم والبيض والحليب وغيرها من المواد الغذائية». وتتابع المدرّسة أنّه «من غير الممكن التحكّم بالأمور 100 في المائة، إذ إنّه إلى جانب تدنّي مستوى التعقيم والوقاية نظراً إلى ضعف الإمكانيات، تأتي صعوبة التحكّم بدوام أطفال يعانون من مرض ما. أمّا الحل فهو إمّا إغلاق المدارس حالياً وتغيير الدوام ليكون في فصل الربيع والصيف، وإمّا تعزيز التعقيم والفحوص ومناعة الأطفال».

وفي الفترة الماضية، سُجّل ارتفاع في معدّلات مرض الأطفال، بحسب ما أفادت مصادر طبية «العربي الجديد»، مضيفة أنّ ذلك «كان واضحاً من جرّاء ارتفاع عدد مراجعي عيادات الأطباء المتخصصين في الأنف والأذن والحنجرة وكذلك في الأمراض الصدرية». وفي هذا الإطار، كانت رئيسة قسم العزل في مستشفى الأطفال في دمشق سوسن علي قد صرّحت في حديث إلى صحيفة محلية في وقت سابق من الأسبوع الجاري، بأنّ نسبة الأشغال في المستشفى بلغت 100 في المائة، سواء في ما يتعلق بالأطفال المصابين بفيروس كورونا الجديد وعددهم حالياً ثمانية، أو المصابين بالفيروس المخلوي التنفسي وغيرهما من الفيروسات. ولفتت إلى أنّ ثمّة أطفالاً توفّوا نتيجة مضاعفات كوفيد-19، كذلك توفّي آخرون نتيجة التهابات في الرئتَين، وغيرهم نتيجة اختلاجات في الدماغ، مؤكدة أنّه لا يمكن استقبال أيّ طفل في المستشفى الآن لعدم توفّر أجهزة أوكسجين.

سماء حمراء في جورجاون الهندية

الهند وباكستان
ما فرّقته السياسة يجمعه التلوّث

ما فرّقته السياسة قبل عقود من أجل إنشاء دولة باكستان المستقلة عن الهند، يجمعه تلوّث الهواء الحاد في البلدين اليوم أو حتى منذ سنوات غير قليلة، والذي يرتبط بعمليات حرق مخلفات المحاصيل الزراعية والانبعاثات الصادرة من المصانع وأفران الطوب المستخدم في البناء.

وتعتبر الهند المصدر الرئيس لعمليات الحرق المسيئة للهواء والبيئة، لكن منظمة العفو الدولية ترى أن «رد فعل الحكومة الباكستانية غير ملائم، كونها تقلل من حجم الأزمة، وتتعامل معها فقط عبر إجراءات تهدف إلى احتواء النتائج السيئة، ومحاولة تدارك بعض المخاطر».

وفي مناطق عدة من البلدين، قد تبلغ مستويات التلوّث 18 ضعفاً الحدّ الصحي الآمن المحدد بنحو 10 ميكروغرامات في جسيمات الهواء لكل متر مربع. لكن ذلك لا يمنع سكانهما من التحايل على التدابير المتخذة في ذروة درجات التلوّث، وبينها إغلاق المدارس ومراكز تسوق، وصولاً إلى حظر التنقل في الشوارع.

وأفاد تقرير أصدرته جامعة شيكاغو في سبتمبر/ أيلول الماضي، بأن تلوّث الهواء قد يخفّض معدلات الحياة نحو 10 سنوات في العاصمة الهندية نيودلهي، و11 عاماً في ولاية أوتار براديش الشمالية، علماً أن البرنامج الوطني الهندي للهواء النظيف يهدف إلى خفض مستوى التلوّث في جسيمات الهواء بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2024، بعدما اتسعت الرقعة الجغرافية للمشكلة إلى ما وراء سهول جانغتيك الزراعية في الشمال. أما في باكستان، فيقلل التلوّث معدل حياة السكان نحو 5 سنوات في المتوسط.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس)

حرف مخلفات المحاصيل في الهند يلوّث الهواء

محاولة هندية لإنعاش الجو

يجب إبقاء دلهي نظيفة في كل الأحوال

ضباب كثيف على طريق في لاهور

باكستانيون مصرون على لعب الكريكت

يرى بالكاد المسار المؤدي إلى المدرسة